تقرير باربديث Barbedette
حول هجرة تلمسان لسنة 1911

أ.د. بشير يلس شاوش
جامعة السانية، وهران–الجزائر

ملخص

عرفت تلمسان سنتي 1910 و1911 هجرات سرية مكثفة للعائلات التلمسانية نحو بلاد الشام. حددت الصحافة عددهم بـ 1200 شخص من أصل 25000 قاطن بمدينة تلمسان وضواحيها وهو الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تتحرك لتطويق الحادث وتبحث عن خلفيات هذه الظاهرة التي أمر الحاكم العام للجزائر بفتح تحقيق حولها. تضمن تقرير باربديث "Barbedette" نسبة إلى رئيس لجنة التحقيق، 32 صفحة أوعز فيه أسباب الهجرة إلى عدد من الشخصيات الفاعلة في المدينة من بينهم: المفتي جلول شلبي الذي حذر من خطر العيش وسط المشركين، وعدد من شيوخ الطريقة الدرقاوية منهم الشيخ كزبون والشيخ ابن يلس، والشيخ الهبري المتواجد بالمغرب والذي وفّر للمهاجرين الإطعام والإيواء ووسائل السفر إلى بلاد الشام. أما عن أسباب الهجرة، فمنها ما أقرّها التقرير بعد مناقشة مستفيضة بين أعضائه ومنها ما رفضها مثل الخدمة العسكرية الإجبارية، وقانون الأهالي، ونظام الضرائب العربية، والحراسة الليلية،وتمثيل الأهالي في الهيئات المنتخبة، والأزمة الاقتصادية في منطقة تلمسان، وسمواليهودي وغيرهم من الأجانب على المسلمين، ونظام المحاكم الجزائية، وتعليم الأهالي.

كشفت ظاهرة الهجرة التي عرفتها مدينة تلمسان عورة النظام الاستعماري بشكل عام، فبادر البرلمان الفرنسي بعد تلقيه معلومات حول الموضع، باستجواب الحاكم العام في جلسة عقدت يوم 31 ديسمبر 1912، فتح على إثرها نقاش حول حقيقة النظام الاستعماري في الجزائر.

الكلمات الدالة: الهجرة السرية، العائلات التلمسانية، الشام، الاستعمار.

مقدمة

عرفت مدينة تلمسان سنتي 1910 و1911 هجرات سرية مكثفة للعائلات التلمسانية إلى بلاد الشام بعد أن باعت ممتلكاتها بأثمان بخسة. اختلفت المصادر حول تقدير عدد المهاجرين. حددهم تقرير (جرمان صاباتيي) Sabatier Germain مثلا بما يزيد عن 800 شخص، أما صحيفة L'Echo d'Oran (صدى وهران)

فحددتهم بـ 1.200 شخص. كما اختلفت الآراء حول الأسباب التي حملت هؤلاء إلى أن يتركون ممتلكاتهم ويغادروا عائلاتهم. بعض المحللين الفرنسيين أرجعها إلى أسباب دينية بحتة، ومنهم من أرجعها إلى التجنيد العسكري الإجباري، أوإلى قانون الأهالي، إلخ. والحقيقة أنه لا يمكن إرجاع ظاهرة بهذا الحجم والخطورة إلى عامل واحد، وإنما تضافر هذه العوامل كلها هي التي أملت على هؤلاء موقفهم وسلوكهم من النظام الاستعماري تعبيرا عن مقاطعته. وأهم مؤرخ اهتم بهذه الظاهرة هو: شارل روبيرأجرون(Charles Robert Ageron).[1]

زاد عدد سكان تلمسان المسلمين حسب إحصائيات 1906 عن 25 ألف نسمة: 14 567 نسمة كانوا داخل أسوار مدينة تلمسان (intra muros) و10 966 نسمة بضواحيها. كان "أهالي" تلمسان مؤطرين بعدد من الزوايا حددتهم إحصائيات السلطات الاستعمارية سنة 1910 بسبع زاويا[2]، أصبحت كلها خاضعة لمراقبة مشددة من طرف السلطات الاستعمارية المحلية التي كانت تعدّ كل ستة أشهر تقريرا عنها وعن شيوخها وأعيان تلمسان. وعند الاطلاع على هذه التقارير من سنة 1907 إلى غاية 1912، لم يتجلّ أي حدث منبئ بما سيجري ابتداء من سنة 1910. بالعكس كانت هذه التقارير كلها "إيجابية"[3] تشير إلى وضعية هادئة.

لقد جاءت المفاجأة من الصحافة المحلية عندما كشفت جريدة Le Courrier de Tlemcen (بريد تلمسان) بتاريخ 22 سبتمبر 1911 نبأ رحيل العديد من العائلات

1- Charles Robert AGERON, L'exode de Tlemcen de 1911, Annales, Economies, Sociétés, 1967, n° 05, p. 1047 à 1066.

يذكر شارل روبير آجرون أن الهجرة نحو أرض الإسلام بدأت منذ السنوات الأولى من الاحتلال سنة 1832 ثم تواصلت سنة 1836 و1837 و1849و1860 و1870 و1871 و1874 و1875 إلخ. وأن كل أنحاء البلاد عرفت نفس الظاهرة. راجع ص. 1049 وما بعدها

2 - وهذه الزوايا هي:

- الزاوية القادرية الكوروغلية: مقدمها قارة وزان حمو بن محمد، تم هدمها بعد نزع الملكية للمنفعة العامة لفتح الشارع الوطني،
- الزاوية المدنية: مقدمها بورصالي العربي ولد محمد ولد جلول،
- الزاوية الدرقاوية: مقدمها يلس شاوش حاج محمد بن حاج علال، والزاوية الدرقاوة الهبرية: المقدم أوزين الحاج عبد القادر،
- الزاوية العيساوية: منعها في سنة 1909 من ممارسة شعائرها بسبب عروضها التي تقلق السلطات الفرنسية،
- الزاوية الطيبية، والزاوية التيجانية، والزاوية الكرزازية.

3 - Rapport 2ème semestre 1911, Les Archives d'Aix-en-Provence.

Rapport de l'administrateur détaché sur les confréries religieuses des communes de pleine exercice de l'arrondissement de Tlemcen (Sous Préfecture de Tlemcen), 2ème semestre 1910: «La situation exposée dans mes rapports semestriels de 1909 ne s'est pas sensiblement modifiée, les mokaddem des différentes confréries observent une attitude des plus respectueuses vis-à-vis des autorités et montrent en toutes circonstances leur désir de ne commettre aucun acte, de ne se livrer à aucune manifestation extérieure qui n'ait pas reçu au préalable notre approbation. Pendant le semestre écoulé les différentes confréries religieuses qui ont des représentants dans l'arrondissement se sont livrées à leurs pratiques ordinaires sans attirer l'attention des autorités…»

«Les ordres religieux que comptent des adeptes dans les communes de plein exercice de l'arrondissement n'ont au cours du semestre écoulé donné lieu à aucune remarque défavorable» Rapport 2ème semestre 1911, Les Archives d'Aix-en-Provence.

التلمسانية إلى المشرق[4]. وتبعا لذلك أمر الحاكم العام للجزائر بتاريخ 30 سبتمبر 1911 السلطات المدنية والعسكرية توقيف كل من يحاول مغادرة الجزائر، وتطبيقا لهذا الأمر تم القبض على العديد من الفارين من بلديات تلمسان والرمشي وندرومة وسبدو.

كما اهتمت جريدة L'Echo d'Oran بنفس الحدث عندما أوفدت مبعوثا لها إلى تلمسان وهوالصحفي: Eugène Gross (ايجان غروس) للتحقيق في الموضوع، فنشرت له مقالا مطولا بتاريخ 14 أكتوبر 1911 عالج فيه أسباب الهجرة وقدر عدد المهاجرين بـ1200 شخص واصفا الظاهرة بـ "وباء الهجرة". (épidémie de départs)

أدت هذه الحملة الإعلامية إلى تحرّك السلطات السياسية لتطويق الحادث والبحث عن الأسباب التي جعلت مئات الجزائريين يتخلون عن ممتلكاتهم ويغادرون نهائيا عائلاتهم. وكان أول جهاز رسمي تدخل، هوالمجلس العام لعمالة وهران (le Conseil général du département d'Oran) الذي كلف رئيسه السابق (صاباتيي) بالتحقيق في الموضوع.غير أن التقرير الذي أعدّ عالج ؛ حسب السلطات السياسية الفرنسية؛ أسباب الهجرة بنوع من الاستخفاف ولم يكن له صدى كبيرا. أخذت بعد ذلك السلطات المركزية بزمام الأمور فأمر الحاكم العام للجزائر بإجراء تحقيق آخر عين له لجنة ترأسها النائب (بربارديث) Barbedette Frederic

1 - تقريـر جرمان صاباتيي (28 أكتوبر 1911)

بعد التحقيق ميدانيا في الموضوع، حرر صاباتيي، تقريرا تلي على مجلس عمالة وهران خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 28 أكتوبر 1911. أكد التقرير ظاهرة الهجرة وقدر عدد المهاجرين بـ: 800 شخص. أكّد التقرير عدم نية المهاجرين في العودة إلى ديارهم بدليل أن بيع الممتلكات كانت بأبخس الأثمان (الربع من قيمتها الحقيقية). وعند تطرقه لأسباب الهجرة، أرجعها إلى تشكيلة المجتمع التلمساني المتكون من فئتين: الكراغلة الذين هم من أصل تركي، والحضر من أصل عربي أوبربري. وأن الفئة الأولى التي حافظت على علاقاتها مع السلطات التركية هي التي كانت المحرك لعملية الهجرة. وبذلك استبعد جميع الأسباب التي تقدم بها "الأهالي" واعتبرها غير جدية لكون السلطات الاستعمارية الفرنسية، حسب اعتقاده، ضحت دمائها وأغدقت أموالها على الجزائر. غير أن المجلس لم يقتنع بهذا

4 - Sous prétexte de conscription «nombre de familles, et des plus notables, de notre ville abandonnaient notre si belle colonie pour s'enfuir vers une autre patrie… l'exode des indigènes causera à notre colonie un préjudice fort considérable sous tous les rapports car malgré tout l'indigène n'est pas à dédaigner… Nous avons besoin des indigènes et nous devons empêcher leurs départs». Le courrier de Tlemcen du 22 septembre 1911.

التقرير وطلب بفتح تحقيق آخر حول الموضوع.
أمر الحاكم العام للجزائر(لوتو) Lutaud بتاريخ 15نوفمبر1911 بتشكيل لجنة كلفها بالانتقال إلى تلمسان لدراسة أسباب الهجرة وإعداد تقرير مفصل حول الموضوع. تشكّلت هذه اللجنة من خمسة أعضاء كلهم من الأوروبيين[5] يترأسهم باربداد وهوعضوفي المفوضية المالية La délégation financière. انتقلت هذه اللجنة إلى وهران يوم 16 نوفمبر ثم إلى تلمسان يوم 17، وبدأت أشغالها يوم 18 نوفمبر 1911. اتخذت من إحدى قاعات بلدية تلمسان مقرا لها واستدعت عددا من الشهود من بينهم رئيس بلدية تلمسان والمنتخبين الأوربيين والأهالي والمحامين والتجار وأعيان المدينة وضواحيها. كما نشرت اللجنة لافتة في مدخل البلدية تدعوفيها كل من يريد الإدلاء بشهادته أن يتقدم أمامها.

- مضمون تقرير لجنة باربديث

كان هذا التقرير، بالمقارنة مع تقرير صاباتيي، أكثر دقة، وأكثر جدية من الأول بالرغم من أن المقاربة الاستعمارية كانت هي المهيمنة. استمعت اللجنة إلى العديد من الأشخاص من أهالي تلمسان وأوروبيين ومسئولين للتعرف على أسباب الهجرة. يتضمن التقرير 32 صفحة حدّد فيه الأطراف المحركة لهذه الهجرة وعرض الأسباب التي أدت إليها وناقشها. يلاحظ أن معدي التقرير أبقوا على بعض الأسباب وكتموا أسبابا أخرى لأنها تتنافى مع المصلحة الاستعمارية.

- الأطراف الداعية للهجرة

من بين الأطرف التي دعت للهجرة المفتي شلبي جلول الذي كان يحذر في خطبه بالجامع الكبير بتلمسان منذ سنة 1908 المسلمين من خطر العيش في وسط "المشركين". وعملا بهذا المبدأ أرسل ابنيه اللذين كانا في سن الخدمة العسكرية إلى المشرق بدون ترخيص من السلطات الفرنسية وهذا خوفا من أن يجندا ضد إخوانهم المغاربة.
وأشار التقرير إلى دور الطريقة الدرقاوية في الدعوة للهجرة والتي كان على رأسها الشيخين : كزبون وابن يلس. تقدم الشيخ كزبون في سنتي 1903 و1904 بخمسين طلب رخصة للسفر إلى المشرق لكنها رفضت كلها. وفيما يخص الشيخ ابن يلس الحاج محمد[6] الذي ورد اسمه خمس مرات في تقرير (بربادیث)، تقدم هوالأخر في

---

5 - تتشكل هذه اللجنة من موظفين ساميين الأول مستشار مساعد للحاكم العام للجزائر والثاني رئيس ديوان الحاكم العام، ومن موظفين أحدهما مترجم.

6 - وردت في بطاقة المعلومات الخاصة بالشيخ بن يلس المحررة من طرف السلطات الاستعمارية بتاريخ 6 ديسمبر 1910 المعلومات التالية: أنه تم تعيينه كمقدم على الزاوية الدرقاوية من طرف الشيخ محمد الهبري من بني زناسن منذ 16 أو 17 سنة، وأنه لم يتحصل على الترخيص من الحاكم العام للاجتماع في الزاوية إلا بتاريخ 3 أكتوبر 1910، وأن هذا الترخيص يقتصر على الاجتماع من أجل الذكر ولا يشمل التعليم، وأن عدد المنخرطين فيها 300 عضوا، وأنها الزاوية الوحيدة التي كانت تستقبل النساء.

سنة 1908 بالعديد من الطلبات (لم يحدد التقرير عددها) إلى السلطات الفرنسية قوبلت هي الأخرى بالرفض. كما أنه حاول مرتين مغادرة الأراضي الجزائرية إلا أنه لم يفلح إلا في المرة الثالثة عندما تمكن من الالتحاق بجبل طارق. وكان الطرف المدعم لحركة الهجرة الشيخ الهبري الذي كان متواجدا بالمغرب وذلك بتوفيره الإيواء ووسائل النقل للمهاجرين في طريقهم إلى المشرق عبر المغرب. والجدير بالملاحظة أن الزوايا كانت تشكل التنظيم الوحيد في المجتمع الجزائري الذي كانت له القدرة على التصدي فكريا وسياسيا للنظام الاستعماري وهذا بحكم عددها وانتشارها على مستوى البلاد بكامله وكذلك بسبب نشاطاتها التعليمية من أجل المحافظة على الهوية الجزائرية. صنفت هذه الزوايا الأوروبيين المحتلين، ضمن " المشركين" الذين لا يجوز التعامل معهم ودعت إلى مقاطعتهم. ونظرا للخطورة التي شكلتها هذه الزوايا على النظام الاستعماري، كانت محل مراقبة مشددة من طرف مختلف السلطات. أصدر الحاكم العام للجزائر، المدعو CHARON (شارُو)، بتاريخ 31 مايو1849 منشورا يأمر فيه محافظي عمالتي وهران وقسنطينة بمتابعة نشاطات الزوايا التي وصفها بالعائق الرئيسي في وجه الهيمنة الاستعمارية. ولمقاومة هذا التنظيم وللحد من مخاطره حدد الوسائل الواجب استعمالها لمواجهتها[7].

وفي سنة 1897 فتح ملف الزوايا من جديد فأعدت دراسة معمقة حول الزوايا بغية التحكم فيها والسيطرة على شيوخها. أجريت هذه الدراسة بإيعاز من الحاكم العام للجزائر (جول كامبون) Jules Cambon وتم نشرها في شكل مجلد تحت عنوان: " Les confréries religieuses musulmanes "[8].

حللت هذه الدراسة وضعية الزوايا بالنسبة لكل منطقة من مناطق البلاد من حيث أنواعها، وعددها في كل منطقة، وعدد المنخرطين فيها، وطرق تمويلها والنشاطات الدائرة بداخلها[9] كما ترجمت إلى اللغة الفرنسية المدائح للتعرف على مضمونها ومقاصدها. وانتهت هذه الدراسة باقتراح جملة من الحلول ترمي

7« Un des premiers mystères à pénétrer, c'est celui qui enveloppe encore aujourd'hui l'organisation des sectes religieuses auxquelles nous avons constamment vu jouer le rôle principal dans les révoltes depuis la conquête, et qui, par la solidarité qui unit leurs membres dans tous les pays musulmans, forment les obstacles les plus sérieux que nous avons à vaincre pour nous établir convenablement dans le pays ». « Presque tous les indigènes sont affiliés à un ordre religieux », circulaire du GGA n° 673 du 31 mai 1849.

8 - Sous le patronage de JULES CAMBON, Gouverneur général de l'Algérie, OCTAVE DUPONT ET XAVIER COPPOLANI, Les confréries religieuses musulmanes, Alger, 1897. L'étude tente de démontrer l'importance du rôle des confréries et la nécessité de le contrer: « Il est avéré que la force religieuse, mue par les confréries, est dans ce pays, la seule force qui soit encore capable de remuer les masses, nous devons chercher à nous en emparer, pour en faire un auxiliaire dans l'accomplissement de notre pénible tâche. », p. 281 ; ou encore: « Les confréries sont les véritables ressorts de la société musulmane. », p. 283.

9 - أحصى التقرير عدد الزوايا بـ 349 زاويا، و295.189 عضو منخرط رسميا، ص, 214. انظر ص. 276.

في نهايتها إلى تفتيت الزوايا (désagrégation des confréries) من أجل التحكم فيها. وتكمن هذه الحلول على الخصوص في سياسة الإغراءات بمنح شيوخ الزوايا قدرا من الحرمة الرسمية المتمثلة في "البرنوس الأحمر" و"الأوسمة"، ومنحهم قيادة الدواوير وأضفت عليهم السلطات الإدارية نوعا من المصداقية تعزّز بها سلطتهم تجاه بني جلدتهم. كما تكمن هذه الحلول في السيطرة على الأماكن الدينية عن طريق مساهمة الإدارة في بنائها أو ترميمها، أو بناء زاوية محاذية لها حتى يتسنى لها وضع قدم لها داخل الزاوية[10] المناوئة للاستعمار وبالتالي السيطرة على قيادتها[11].

وتطبيقا لهذه السياسة، أخضعت هذه الزوايا لنظام قانوني صارم يتمثل في الترخيص المسبق لنشاطاتها من قبل الحاكم العام للجزائر نفسه (الترخيص بفتح الزاوية، الترخيص بنوعية النشاط، حظر التعليم والاكتفاء بالذكر، الترخيص بتحصيل الزيارة، الترخيص للسفر[12]، الخ). كما فرضت عليها رقابة مشددة كلفت الإدارة المحلية بممارستها وتقديم تقرير كل ستة أشهر للسلطات المركزية حول نشاطات هذه الزوايا وتقارير أخرى عن أعيان بعض شيوخها يقومون بدور المحرك الرئيسي في عملية الهجرة. لقد أكدت الدراسة التي أجراها Octave dupont et Xavier Coppolani على دور الطريقة الدرقاوية على الخصوص في مقاومة الهيمنة الاستعمارية[13]، لكن تقرير (بربابديث) وإن أشار هو الآخر إلى هذا الدور إلا أنه سكت عن الدوافع التي أدت بها إلى انتهاج هذا الموقف الجذري.

---

10 - «Après avoir capté la confiance des directeurs de ces zaouia, en faisant preuve de bienveillance, on pourrait les amener en les subventionnant, au besoin, à édifier, au nom de l'Etat, un bâtiment contigüe à leur sanctuaire – bâtiment qui deviendrait la base des opérations de nos agents en vue de substituer, progressivement, notre action sur la masse, à celle du santon qui la dirige… Nous mettrons ainsi un pied dans la maison sans crainte de blesser le fanatisme farouche de ceux qui en ont la garde.», Les confréries religieuses musulmanes, ouvrage précité, p. 285.

11 - «Constituer un clergé régulier entièrement entre nos mains… qu'il nous sera possible de destituer nous-mêmes ou de (le) faire destituer par leurs chioukh».

12 - يجدر من أن مقدم الزاوية الدرقاوة الهبرية، الشيخ أوزين الحاج عبد القادر، حكم عليه بالسجن سنة 1892 بسبب مرافقته للشيخ الهبري إلى الحج دون رخصة إدارية.

13 - Parlant des Derkaoua, il est écrit: « Les Derkaoua, association mystérieuse de fanatiques redoutables, ennemie de tout pouvoir et qui ont souvent une grande influence par leur vie austère et leur zèle exagéré pour la pratique de leur religion ». « A l'ouest, les Darkaoua avec leurs zaouïa jalonnées sur la frontière marocaine, poursuivent leur œuvre d'obstruction intellectuelle, multiplient le nombre de leurs affiliés et nous suscitent sans cesse des ennemis ; les Ziania et les Kerzazia, tout en se montrant dociles lorsqu'il s'agit de percevoir la ziara dans l'étendue de notre territoire, se maintiennent dans une prudente réserve ». « … Dans tous les mouvements insurrectionnels dont l'Algérie et le Maroc ont été le théâtre depuis la formation de la confrérie, on a trouvé la main de ces sectaires farouches, de ces hommes en haillons, ces puritains de l'Islam, ces derouichs fanatisés par des prédications ardentes que sont les Chadelïa-Derkaoua. », Les confréries religieuses musulmanes, ouvrage précité p. 504 et 505.

- أسباب الهجرة

استعرض التقرير مختلف الأسباب التي طرحتها الأطراف التي استمتعت إليهم اللجنة، وناقشها ورد عليها. ويمكن تلخيص هذه الأسباب في دوافع مباشرة تتمثل في رفض التجنيد العسكري الإجباري، ودوافع غير مباشرة أفرزتها طبيعة النظام الاستعماري القائم على التمييز العنصري الذي كان يعاني منه المجتمع الجزائري.

- الدافع المباشر: الخدمة العسكرية الإجبارية

صدر بتاريخ 17 جويلية 1908 مرسوم تضمن تحديد قوائم الإحصاء للشباب المسلمين الذين يتراوح سنهم بين 18 و25 سنة للتجنيد العسكري الإجباري. وقد أثار هذا المرسوم غضب المسلمين الجزائريين، ولمقاومته تظاهر يوم 19 ديسمبر 1908 أكثر من 2.000 شخص أمام دائرة تلمسان للتعبير عن رفضهم للتجنيد الإجباري، وأودع المتظاهرون في نفس الوقت 321 طلب جواز سفر للسماح لهم بمغادرة الجزائر في اتجاه سوريا مع عائلاتهم. ولتهدئة الوضع ادعت السلطات الفرنسية أن ما قامت به ليس تجنيدا وإنما مجرد عملية إحصاء من أجل دراسة الموضوع.

ويرجع سبب موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، رفضهم الخدمة العسكرية تحت راية "المشركين"، وتخوفهم من المصاعب التي سيتلقونها عند ممارسة شعائرهم الدينية، وقد يأتي يوم يلزمون فيه بتصويب أسلحتهم ضد إخوانهم المسلمين. وسبق لوزير الحربية التعقيب على الدعوى للهجرة بزعمه عدم استعداد "الأهالي" للهجرة الجماعية تاركين عائلاتهم وأموالهم[14].

بعد تحذيرات المفتي شلبي جلول المسلمين من خطر العيش في وسط "المشركين" ودعوة الطريقة الدرقاوية مريديها إلى الهجرة، وقع نهاية سنة 1910 حدث مهم تمثل في المغادرة المفاجئة وبدون جواز سفر لـ "قايد" لم يذكر اسمه صحبة 27 شخصا. وفي نفس الفترة غادر السيد لخضر "قايد" دوار الشولي هو الآخر مع زوجته وأخته و11 طفلا في اتجاه سوريا. شكل هذا الحدث مفاجأة بالنسبة للسلطات الاستعمارية على اعتبار أن "القايد" كان يحظى بثقة كبيرة لديها. وترجع أسباب رحيله حسب التقرير إلى معتقداته الدينية، ورفضه المساهمة في وضع القوائم الإحصائية للشباب المطالب بالخدمة العسكرية. كما كان لهذا الحدث أثر كبير على سكان تلمسان وضواحيها بالنظر إلى وضعيته والامتيازات الخاصة التي كان يتمتع بها، وكذلك بسبب المراسلات التي بعثها إلى أهله يذكر فيها حسن

14 - « Craintes puériles, menaces vaines ! Quel indigène consentira à abandonner définitivement sa famille, son foyer et ses biens pour fuir l'étranger ? ».

الاستقبال والمساعدات التي حظي بها من طرف السلطات التركية بسوريا، وعبّر عن استعداد هذه الأخيرة في استقبال مهاجرين آخرين. كما سجلت هجرة 17 شاب من بينهم ابنان لمفتي تلمسان في سن الخدمة العسكرية. وارتفعت وتيرة الهجرة السرية بصدور مرسوم ثان في 28 فبراير 1911.

بعد عرضه لهذه الوقائع المرتبطة بالتجنيد العسكري، خلص تقرير (بربابديث) إلى نتيجة مفادها أنه يحق للسلطات الفرنسية إلزام رعاياها، بما فيهم المسلمين، بتأدية ضريبة الدم، أي الخدمة العسكرية الإجبارية. هذا من الناحية المبدئية، لكنه دعا في نفس الوقت إلى جعل هذا التجنيد اختياريا، إلا إذا كانت المصالح العليا للدولة تقتضي غير ذلك. أما عن التجنس الجماعي بالجنسية الفرنسية للـ "أهالي المسلمين" كتعويض عن الخدمة العسكرية الإجبارية، فإن تقرير (بربابديث) رفضه رفضا قاطعا[15].

- الدوافع المترتبة عن النظام الاستعماري القائم على التمييز العنصري

تكمن في (قانون الأهالي) وفي التمثيل السياسي للأهالي وحق التعليم وبصفة عامة في المركز القانوني والاجتماعي للمسلم في بلاده.

- **قانون "الأهالي"**: وهو قانون وضع خصيصا للـ" الأهالي" المسلمين أنشئت بموجبه عدة أصناف من المخالفات رتب لها نوعان من العقوبات: غرامة يتراوح مبلغها بين فرنك واحد و15 فرنك والحبس من يوم إلى خمسة أيام. تطبق هذه العقوبات بصفة آلية بمجرد معاينة الخطأ من طرف الإدارة وحسب إجراءات تنعدم فيها حقوق الدفاع. دعت لجنة التحقيق إلى إلغاء هذه العقوبات بالنسبة للبلديات كاملة الصلاحيات (البلديات الحضرية حيث مستوى التعليم مرتفع) والإبقاء عليها بالنسبة للبلديات المختلطة (أي الريفية).

- **المحاكم الجزائية**: تتشكل هذه المحاكم في غالبية الأحيان من أعضاء مسلمين أميين ليس بإمكانهم متابعة المناقشات والتماسات النيابة العامة، الأمر الذي جعل رئيس المحكمة يتصرف لوحده في القضايا المطروحة.

15 - « Quant à la naturalisation collective des indigènes… comme compensation possible au service militaire obligatoire, la commission ne saurait l'admettre à aucun prix ». La commission nommée par le ministre de la guerre a exprimé la même attitude: « l'incorporation des indigènes algériens ne pourra, jamais, nous devons l'espérer, avoir pour conséquence leur admission aux salles de vote ». p. 47. Dans sa déposition devant la commission, le préfet d'Alger déclarait: « leur rêve serait grâce à la puissance du nombre, de noyer les voix françaises, d'accaparer toutes les fonctions électives et de reconstituer une sorte de principauté ou de république arabe ». p. 48. « La naturalisation collective des indigènes, avec maintien du statut personnel, aurait pour conséquence inéluctable à bref délai, l'exode de presque tous les français ». p. 48. Et le rapport BARBEDETTE se termine par cette conclusion: « C'est en conférant l'intégrité du droit électoral aux africains sous Caracalla, que l'empire romain a achevé sa décadence et sa ruine ».

- **الضرائب العربية** : التي أصبحت ترهق كاهل المسلمين لكونها تشكل في حقيقتها ضرائب على رأس المال وليس على الدخل الذي ينتجه رأس المال كما تطبق بطرق غير عادلة مما يؤدي إلى إفقارهم.
- **الحراسة الليلية** : تفرض البلدية على "الأهالي" الحراسة الليلية الإلزامية والمجانية مرة كل ثلاثة أشهر. الأشخاص الذين ليس لهم ممتلكات يحرسون أملاك الغير بدون مقابل وهذا بعد أوقات عملهم المرهق. دعت لجنة التحقيق إلى إلغائها لانعدام تأسيسها قانونا.
- **تمثيل الأهالي في الجمعيات المنتخبة** : وهو تمثيل ضعيف جدا بالمقارنة مع المحتلين الأوروبيين واليهود. اكتسب الأوروبيون من غير الفرنسيين الجنسية الفرنسية بصفة آلية الأمر الذي سمح لهم بالمشاركة في جميع الانتخابات. في حين لا يمكن في انتخابات المجالس البلدية أن يتجاوز عدد ممثلي المسلمين 6 أعضاء مهما كان عدد سكان البلدية المسلمين، كما لا يمكن لهم المشاركة في انتخاب رئيس البلدية.

كما تظلم المسلمون الجزائريون من سمو اليهودي وغيرهم من الأوروبيين على المسلمين بحيث تم تعيين الكثير من اليهود ضمن رجال الشرطة البلدية بتلمسان، وعند وجود نزاع بين يهودي ومسلم يدان هذا الأخير تلقائيا[16].

- **تعليم "الأهالي"** : تظلم "أهالي" تلمسان المسلمون من رداءة التعليم. اعتبرت لجنة (بربارديث) التعليم أخطر مشكل مطروح في الجزائر، فتساءلت بداية عن نوع التعليم الواجب تلقينه للـ "أهالي" المسلمين. وانتهت إلى نتيجة أنه ليس من مصلحة فرنسا أن توجه أبناء "الأهالي" إلى التعليم الثانوي، ولا إلى التعليم العالي، بل لا بد من تلقينهم حب العمل اليدوي واحترامه لأن الفجوة الفكرية والحضرية بين الأوربيين و"الأهالي" الجزائريين كبيرة جدا لا يمكن تغطيتها في

16 - « Il est inadmissible que nous, enfants du pays, nous ayons une situation inférieure au point de vue des impôts, de la justice et de la représentation dans les assemblées élues à celle des juifs, des anciens esclaves et des étrangers, ces derniers venus. », Rapport BARBEDETTE, p. 32.

جيل واحد وبالشهادات[17].

- **الأزمة الاقتصادية لمنطقة تلمسان** : منذ تمديد خط السكك الحديدية إلى غاية الحدود المغربية، فقدت مدينة تلمسان مركزها التجاري الهام والمتميز لفائدة وهران. ضف إلى ذلك عجز الوحدات الصناعية الصغيرة المحلية من مواجهة المؤسسات الأوربية. لقد جاء في تقرير (بربابديث) على سبيل المثال من أن سعر الجلابة المصنعة في تلمسان يتراوح بحسب جودتها بين 10 و18 فرنك، بينما تلك المصنعة في أوربا لا يزيد سعرها عن 5 أو 6 فرنك. وبذلك يكون مآل المنتج المحلي الإفلاس والفقر.

يلاحظ على تقرير (بربابديث) أنه بالرغم من تفهمه لبعض المعانات التي اشتكى منها "أهالي" تلمسان واقتراحه حلولا لها، إلا أنه بقي متمسكا بالثوابت الأساسية التي يقوم عليها النظام الاستعماري والمتعلقة بحق التعليم والحقوق السياسية (حق الترشح وحق التصويت على مختلف المستويات) الذي تمسك بتضييق نطاقها.

الخاتمة

كانت لظاهرة الهجرة بالحجم الذي عرفته مدينة تلمسان نتيجتان على الأقل لابد من الإشارة إليها. أولا، أنها كشفت حقيقة النظام الاستعماري القائم على التمييز العنصري ومحاولة محو الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، وهذا خاصة عندما تناولت الصحافة المحلية والمركزية هذا الموضوع وأعطت له صدى واسعا على المستوى الوطني والدولي. وهو الأمر الذي اضطر المؤسسات السياسية المحلية والمركزية الاهتمام بالموضوع، كتدخل مجلس عمالة وهران ثم الحاكم العام للجزائر. وتعدى بعد ذلك المشكل حدود الجزائر نظرا لخطورة الحدث فوصل صداه إلى البرلمان الفرنسي بباريس الذي بادر باستجواب الحاكم

17 - «Espérer que l'instruction donnée dans nos écoles puisse, en quelques années combler l'abîme qui sépare les mentalités française et musulmane, constitue une des plus funestes illusions que des théoriciens de la raison pure aient jamais enfantées. On fera d'un indigène algérien, grâce à sa vive intelligence, à ses facultés de mémoire remarquables, un bachelier ou même un docteur, on n'arrivera pas, dès la première génération, à lui inculquer les habitudes, les formes de la pensée, la logique, le caractère qui sont chez nous le fruit d'une suite infinie d'influences ancestrales. Ne pouvant songer à faire franchir aux indigènes, d'un seul bond, les étapes qui séparent la mentalité française de la mentalité arabe, il ne semble que nous ayons avantage à orienter trop brusquement le plus grand nombre d'entre eux vers l'enseignement secondaire, ni vers l'enseignement supérieur. Ce que nous devons développer sur toute la surface du pays, dans les douars comme dans les villes, c'est la connaissance du français, l'écriture, la lecture, le calcul et, par-dessus tout, le goût et le respect du travail manuel. Au lieu d'augmenter le nombre des diplômés dont beaucoup seront condamnés à devenir des déclassés et des mécontents, armons les indigènes pour la lute économique, apprenons leur ce qui est aujourd'hui indispensable pour gagner leur vie dans un milieu de libre concurrence », Rapport BARBEDETTE, p. 40.

العام في جلسة يوم 31 ديسمبر 1912 حول هجرة تلمسان. فتح البرلمان نقاشا حول الموضوع وقيمت خلاله السياسة الاستعمارية ووجهت لها انتقادات شديدة لكن دون وضع اقتراحات ملموسة من شأنها تغيير طبيعة النظام الاستعماري.
أما النتيجة الثانية فتمثلت في الطابع السياسي للهجرة وعزم الجزائريين على الدفاع عن هويتهم العربية الإسلامية. وبذلك استخدمت الهجرة كسلاح سياسي سلمي في غياب شروط المقاومة المسلحة وحرمانهم من الوسائل القانونية لدخول المعترك السياسي المحظور عليهم.

المراجع

1 - Charles, Robert Ageron (1967). L'exode de Tlemcen de 1911. Annales, Economies, Sociétés, n° 05, p. 1047 à 1066.
2 - Charles, Robert Ageron(1968). Les algériens musulmans et la France (1871-1919). Tome 1 et 2, PUF.
3 - Charles, Robert Ageron. Histoire de l'Algérie contemporaine. Tome II.
4 - Octave, Dupont et Xavier, Coppolani (1897). Les confréries religieuses musulmanes. sous le patronage, Jules Cambon, Gouverneur général de l'Algérie, Alger.
5 - Les Archives d'Aix-en-Provence.

الملحق

منشور شارو بتاريخ 31 مايو 1849 يأمر فيه محافظي عمالتي وهران وقسنطينة بمتابعة نشاطات الزوايا

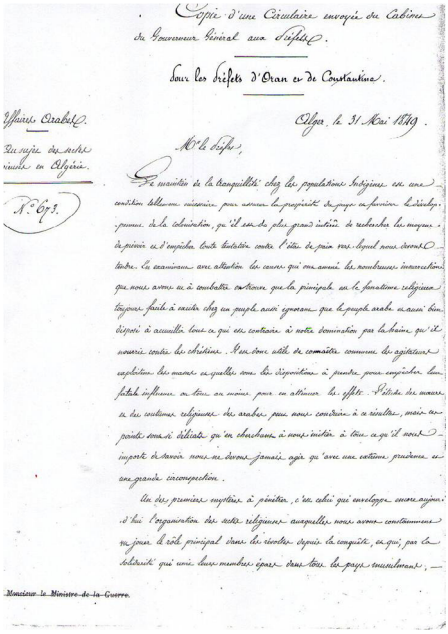

Copie d'une Circulaire envoyée du Cabinet du Gouverneur Général aux Préfets.

Sous les Préfets d'Oran et de Constantine.

Alger, le 31 Mai 1849.

M. le Préfet,

Je me hâte de la tranquillité chez les populations indigènes est une condition tellement nécessaire pour assurer la prospérité du pays et l'avenir de la colonisation, que j'ai cru du plus grand intérêt de rechercher les moyens de prévenir et d'empêcher toute tentative contre l'état de paix que nous devons maintenir. La connaissance avec attention les causes qui ont amené les nombreuses insurrections que nous avons eu à combattre, et j'ai reconnu que le principe de la fanatisme religieux toujours fatal à exercé chez un peuple aussi ignorant que le peuple arabe, a aussi bien disposé à accueillir tout ce qui est contraire à notre domination que la haine qu'il nourrit contre les chrétiens. Il est donc utile de connaître comment les agitateurs exploitent ces mauvais sentiments, quelles sont les dispositions à jouer pour employer leur fatale influence au tout au moins pour en atténuer les effets. L'étude des moyens et des ressources religieuses des arabes pour nous conduire à ce résultat, mais ce point nous n'atteindrons qu'en cherchant à nous instruire à tout ce qu'il nous importe de savoir. Nous ne devons jamais agir qu'avec une extrême prudence et une grande circonspection.

Un des premiers mystères à pénétrer, c'est celui qui enveloppe notre origine. C'est l'organisation des ordres religieux auxquelles nous avons constamment un jour le rôle principal dans les révoltes depuis la conquête, et qui, par la solidarité qui unit leurs membres épars dans tous les pays musulmans, —

Monsieur le Ministre de la Guerre.

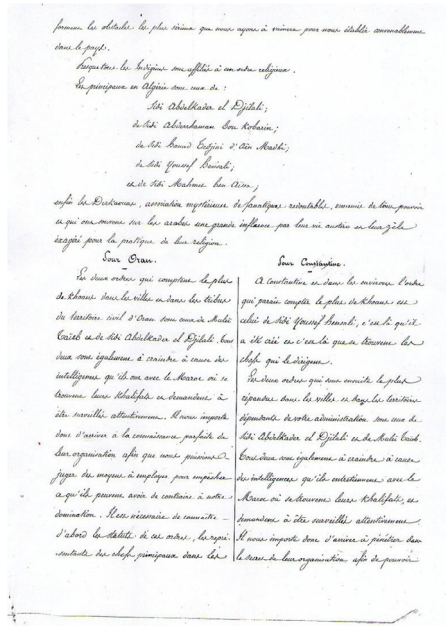

former les détachés le plus intime qui nous expose à trouver pour nous établir convenablement dans le pays.

Rapportons les indigènes aux affiliés à un ordre religieux.

Les principaux en Algérie sont ceux de :

Sidi Abdelkader el Djilali ;
de Sidi Abderrahman Ben Kobaïch ;
de Sidi Hamed Tedjini d'Aïn Madhi ;
de Sidi Youssef Benrahal ;
de Sidi Mahmed Ben Aïssa ;

enfin les Derkaouas, association mystérieuse de fanatiques redoutables, connus de tous pouvoirs qui ont beaucoup sur les arabes une grande influence par leur vie austère et leur zèle exagéré pour la pratique de leur religion.

Sous Oran.

Les deux ordres qui comptent le plus de khouans dans les villes et dans les tribus du territoire civil d'Oran sont ceux de Sidi Caïd et de Sidi Abdelkader el Djilali. Les deux sont également à craindre à cause de leur intelligence qu'ils ont avec le Maroc où se trouvent leurs Khalifats et demandent à être travaillés attentivement. Il nous importe donc d'arriver à la connaissance parfaite de leur organisation afin que nous puissions juger des moyens à employer pour empêcher ce qu'ils pourraient avoir de contraire à notre domination. Il est nécessaire de connaître d'abord les statuts de ces ordres, les représentants des chefs principaux dans les diverses localités, leurs moyens d'action sur les khouans, leur mode de correspondance entre eux et qu'ils leur font de l'Orient, la nature de ces relations, le garnissage fréquentes par chaque corporation, le lieu des réunions des frères, leurs chantres, enfin l'influence qu'ils peuvent avoir sur la tranquillité du pays tant par leur nombre que par leurs dispositions à notre égard).

Sous Constantine.

A Constantine ce sont les environs de Sidi Youssef Benrahal, c'est là qu'il a été créé et c'est là que se trouvent les chefs qui le dirigent.

Les deux ordres qui sont connus le plus répandus dans les villes et dans les territoires dépendants de notre administration sont ceux de Sidi Abdelkader el Djilali et de Sidi Caïd. Ceux-ci ont également à craindre à cause des intelligences qu'ils entretiennent avec le Maroc où se trouvent leurs Khalifats, et demandent à être travaillés attentivement. Il nous importe donc d'arriver à pénétrer dans le secret de leur organisation afin de pouvoir

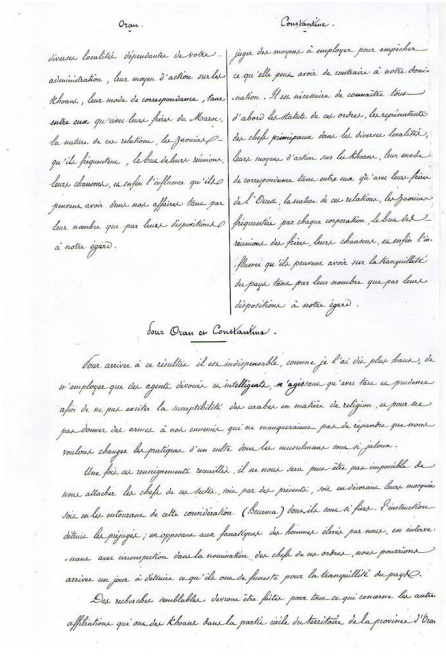

Oran.

divers localités dépendantes de votre administration, leur moyen d'action sur les khouans, leur mode de correspondance entre eux qu'ils font entre eux qu'ils font avec leurs frères du Maroc, la nature de ces relations, le garnissage qu'ils fréquentent, le lieu de leurs réunions, leurs chantres, enfin l'influence qu'ils peuvent avoir dans nos affaires tant par leur nombre que par leurs dispositions à notre égard).

Constantine.

juger des moyens à employer pour empêcher ce qu'ils pourraient avoir de contraire à notre domination. Il est nécessaire de connaître tout d'abord les statuts de ces ordres, les représentants des chefs principaux dans les diverses localités, leurs moyens d'action sur les khouans, leur mode de correspondance entre eux et qu'ils font avec leurs frères de l'Orient, la nature de ces relations, le garnissage fréquentes par chaque corporation, le lieu des réunions des frères, leurs chantres, enfin l'influence qu'ils peuvent avoir sur la tranquillité du pays tant par leur nombre que par leurs dispositions à notre égard).

Sous Oran et Constantine.

Pour arriver à ce résultat il est indispensable, comme je l'ai dit plus haut, de n'employer que des agents dévoués et intelligents, et j'apprends qu'avec trop de prudence afin de ne pas exciter la susceptibilité des arabes en matière de religion, et pour ne pas donner des armes à nos ennemis qui ne manqueraient pas de répandre que nous voulons changer la pratique d'un culte dont les musulmans sont si jaloux.

Une fois ces renseignements recueillis, il ne nous sera plus impossible de nous attacher les chefs de ces ordres, soit par des présents, soit en donnant leurs marques soit enfin entretenant de cette considération (Raconte) pour elle tout à fait. L'instruction détruit les préjugés ; en opposant aux fanatiques des hommes éclairés par nous, en intéressant aussi avec circonspection dans la nomination des chefs de ces ordres, nous parviendrons à arriver un jour à obtenir ce qu'ils sont de fournir pour la tranquillité du pays.

Des recherches semblables devront être faites pour tout ce qui concerne les autres affiliations qui sont des Khouans dans la partie civile du territoire de la province d'Oran

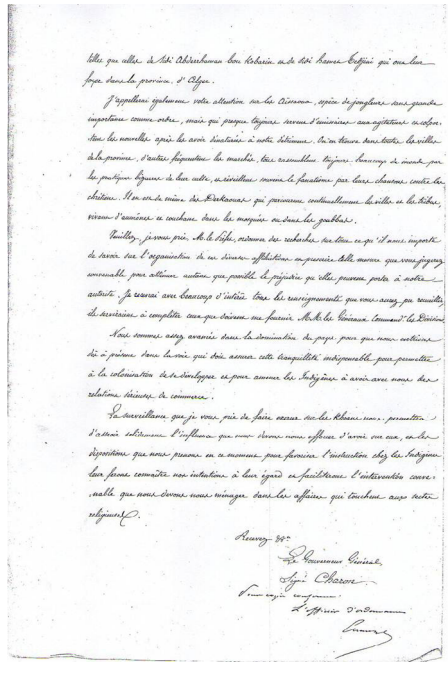

ville qui allie de Sidi Abderrahman Ben Kobaïch et de Sidi Hamed Tedjini qui ont leur foyer dans la province d'Alger.

J'appellerai également votre attention sur les Derkaouas, espèce de confrérie non moins importante comme ordre, mais qui jusqu'ici n'avaient aucune agitation en dehors des limites de la province d'Alger. Ils ne tiennent pas à notre établissement, ils ne tiennent pas à notre ville de la province, d'autres fréquentent les marchés, ils ressemblent toujours beaucoup de monde par la pratique bizarre de leur culte, ils cherchent comme la plupart des Derkaouas qui paraissent continuellement la ville et les tribus, revenus d'aumônes et couchent dans les mosquées ou dans les gourbis.

Veuillez, je vous prie, M. le Préfet, m'donner des recherches sur tout ce qu'il nous importe de savoir sur l'organisation de ces diverses affiliations, en parvenir par tous moyens que vous jugerez convenable pour atteindre notre but possible. La prévoyance qu'elle pourra porter à notre autorité. Je recevrai avec beaucoup d'intérêt tous les renseignements que vous aurez pu recueillir de certaines à compléter ceux que j'aurais moi-même. Agréez, M. le Préfet, l'assurance de ma considération très distinguée.

Nous sommes assez avancés dans la domination du pays pour que nous n'ayons pas à craindre aucune agitation sérieuse. Il faut donc assurer cette tranquillité indispensable pour permettre à la colonisation de se développer et pour assurer les indigènes à avoir avec nous des relations bienveillantes de commerce.

Les surveillances que je vous prie de faire exercer sur les Khouans nous permettront d'obtenir également d'importants renseignements sur l'esprit qui anime ces ordres religieux, sur leurs dispositions que nous pouvons en ce moment pour favoriser l'instruction chez les indigènes leur faire connaître nos intentions à leur égard en facilitant l'intervention entre nous, enfin que nous devons nous ménager dans les affaires qui touchent aux intérêts religieux.

Recevez, etc.

Le Gouverneur Général
Signé Charon

Pour copie conforme :
L'Officier d'ordonnance
Chanzy